Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2017/WG.1/WP.2
20 April 2017
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورقة مفاهيمية

المنتدى العربي للتنمية المستدامة: الجلسة العامة السابعة

تحرير إمكانات وسائل التنفيذ في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
بيروت، 2017

17-00254

مقدمة

تعتمد التنمية، وهي السبيل إلى تحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية، على قدرة المنطقة على تحرير وسائل التنفيذ المالية وغير المالية. وتتطرق حلقة النقاش حول "تحرير إمكانات وسائل التنفيذ في المنطقة العربية" إلى ما يمكن القيام به في المنطقة لتحسين الوضع في ظل تراجع مستويات المعونة والاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض أسعار النفط وتفاقم أوجه الضعف وعدم الاستقرار. وستركز على المسائل الهيكلية، مع إيلاء اهتمام خاص لعلاقات الترابط على الصعيد الإقليمي. وتشمل المواضيع تمويل التنمية، والتجارة، والتكنولوجيا، والابتكار، والبيانات. وستنتظم المناقشات حول ما يترتب على هذه الآليات الإقليمية، وكيف يمكن إضفاء الصبغة المحلية عليها داخل المنطقة العربية لتوطيد الشراكات. وستقر الحلقة بأهمية تنسيق السياسات على الصعيد الإقليمي لتسهيل الشراكات الإقليمية الملائمة في الوقت المناسب، وإن لم يكن الموضوع في محور المناقشات.

أهداف الحلقة

1- زيادة وعي المشاركين بالهدف 17 على الصعيد الإقليمي.

2- توصيف دور الجهات المعنية (الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والهيئات الإقليمية التي تنص ولايتها على العمل من أجل التنمية) في تحديد وسائل التنفيذ على الصعيد الإقليمي وتفعيلها وتعميمها بفعالية.

3- عرض أمثلة ودروس مستقاة حول وسائل التنفيذ على الصعيد الإقليمي.

4- تحديد توصية/نقطة عمل واحدة على الأقل لكل وسيلة من وسائل التنفيذ التي نوقشت خلال الحلقة، تعمل عليها الجهات المعنية في السنة المقبلة ويقاس التقدم في تنفيذها خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2018.

معلومات أساسية

يشير مفهوم "وسائل التنفيذ" الذي يركز عليه الهدف 17 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى مزيج من الموارد المالية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، والعولمة والتجارة الشاملة والمنصفة، والتكامل الإقليمي، وتهيئة البيئة التمكينية الوطنية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة، ولا سيما في البلدان النامية. وهو يرتكز على أساس أن النجاح في إنجاز خطة عام 2030 في الوقت المحدد يعتمد بشكل كبير على التحرك السريع من الالتزام إلى العمل، وهذا التحرك يتطلب شراكات قوية وشاملة ومتكاملة على جميع المستويات.

ونظراً إلى الطابع العالمي للخطة وواقع أن بلداناً من مناطق مختلفة تواجه الكثير من التحديات المشتركة، وتتأثر بسياسات البلدان المجاورة، تجمع بين البلدان مصلحة واضحة، لا بل يجمعها التزام واحد للعمل في إطار شراكات إقليمية وعالمية تصب في تحقيق "المستقبل الذي نصبو إليه". وفي الوقت نفسه، من الأهمية الاعتراف بواقع البلدان منفردةً، من حيث الاختلاف في القدرات ومستويات التنمية واحترام السياسات والأولويات الوطنية. ومع ذلك، لا يمكن للبلدان العربية أن تحقق التحوّل الكامن في خطة عام 2030 ما لم تتخذ إجراءات متعاضدة تسهم في زيادة التآزر والحد من المقايضات وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

وحتى اليوم، غاب عن المناقشات العامة موضوع الطابع الإقليمي والمحلي لوسائل التنفيذ، وبقي التركيز على المبادرات العالمية والوطنية بمعزل عن سواها.

وستركز المناقشات في هذه الحلقة على الأبعاد الأربعة التالية لوسائل التنفيذ، على أساس التعاون الإقليمي، والفرص والتحديات الخاصة بالمنطقة العربية من منظور موضوع المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2017 وهو الفقر والازدهار.

تمويل التنمية

تعلّق الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)، أهمية كبيرة على مختلف مجموعات الموارد المالية العامة والخاصة لتمويل خطة عام 2030. ويركّز مبدأ المسؤولية المشتركة أيضاً على ضرورة تعبئة جميع مصادر التمويل المتكاملة، العامة والخاصة والمحلية والدولية، واستخدامها بفعالية.

وتعوق قلة الجهود المتضافرة حالياً المنطقة العربية من إحراز تقدم ملموس لتمويل أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، انطلاقاً من الأولويات الوطنية، لتسريع عملية الإصلاح التي من شأنها أن تؤدي إلى تآزر لصالح الجميع.

وستقيّم الحلقة آليات التمويل الإقليمية والمقترحات القائمة، ومواطن القوة والضعف فيها، وتستكشف الاستثمارات المنتجة في المنطقة وكيفية توجيه الموارد إليها، واستراتيجيات الاستثمار التي (يمكن أن) تسهم في التنمية. كما ستنظر في أدوار ومسؤوليات الشركاء الرئيسيين وتحدد التحديات التي تواجهها هذه الجهات من أجل المساعدة في تقليص العجز في التمويل وتحقيق النمو المستدام.

التجارة

التجارة عنصر رئيسي في حفز النمو من خلال زيادة الفرص التجارية والاستثمارية. وهي تشجع الابتكار بتسهيل تبادل المعارف، والتكنولوجيا، والاستثمار في البحث والتطوير، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد تمكّنت اقتصادات ناشئة مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند من اللحاق بالبلدان المتقدمة بفضل تطوير التجارة. كما تعزز التجارة الروابط بين الأمم، فتزيد من التبادلات السلمية والمنافع المتبادلة بين الشعوب، فتسهم بذلك في تحقيق السلام والاستقرار[1].

واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2015، شاركت البلدان الأعضاء في الإسكوا مجتمعةً في 750 اتفاقية استثمار، منها معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات الاستثمار الدولية. ولكن نظراً إلى التقاعس في التنفيذ بقيت الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتوخاة من هذه الاتفاقيات دون التوقعات.

وفي المنطقة محاولات لتحسين التكامل الإقليمي من خلال شراكات تجارية إقليمية ودون إقليمية، أولها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (2015) والسوق المشتركة لمجلس التعاون الخليجي (2006) واتفاق أغادير (2004). كما تعمل المنطقة على إنشاء اتحاد جمركي عربي، وسوق عربية مشتركة تطلق في عام 2020، تحت رعاية جامعة الدول العربية. ومن الأهداف الطويلة الأجل لهذه المبادرات إنشاء اتحاد جمركي كامل يلغي ما بين الأعضاء القيود التجارية، والحصص، والقيود على الإقامة والتشغيل والعمل والنقل. ورغم هذه الجهود، لا تزال المنطقة العربية من أقل مناطق العالم تكاملاً في التجارة. ولم تتجاوز الصادرات البينية 8 في المائة من مجموع

1 هذا المفهوم البديهي تدعمه أدلة من الواقع. وتبيّن دراسة أجراها مركز أبحاث السياسات الاقتصادية حول البيانات التجريبية أن احتمال تصاعد الخلافات إلى صراعات أدنى بالنسبة إلى البلدان التي تزداد فيها التجارة بسبب كلفة الفرصة البديلة المرتبطة بفقدان المكاسب التجارية.

صادرات المنطقة العربية في عام 2012؛ وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بصادرات بينية في بلدان الاتحاد الأوروبي بلغت 62 في المائة من مجموع الصادرات، أو في منطقة اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيث بلغت 49 في المائة. ووصلت هذه النسبة إلى 48 في المائة في آسيا و17 في المائة في أمريكا الجنوبية والوسطى و13 في المائة في أفريقيا[2].

ومع ذلك تجاوز نمو الصادرات مع شركاء من خارج المنطقة المعدلات المسجلة داخل الأسواق الإقليمية، ما يشير إلى أن البلدان العربية أكثر استعداداً للالتزام بترتيبات اقتصادية راسخة مع مناطق أخرى وبالتنازلات الضمنية التي تتضمنها، وأقل استعداداً لتقديم تنازلات مماثلة إلى البلدان العربية الأخرى.

ويرتبط الانخفاض في الاستثمار الأقليمي بانخفاض عالمي في الاستثمار في المنطقة، بسبب استمرار التوترات والتحديات الأمنية فيها. وتبقى الاستثمارات العربية داخل المنطقة شحيحة مقارنة بنسبتها خارج المنطقة، فلا تتعدى 11.2 في المائة من مجموع استثمارات الصناديق السيادية العربية خارج المنطقة، التي تقدر بنحو 1,600 مليار دولار[3].

ولتعزيز آفاق النمو في المنطقة، ينبغي أن تركز المناقشات حول التجارة والاستثمار على الجهود الإقليمية اللازمة لتنشيط اتفاقيات المنطقة الرئيسية في التجارة والاستثمار، داخل المنطقة وعلى صعيد العالم، وعلى كيفية ضمان نجاح تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي لعام 2015 وإطلاق السوق العربية المشتركة لعام 2020.

<u>التكنولوجيا والابتكار</u>

للتكنولوجيا دور حيوي في تطوير الاقتصادات والنهوض بها. فهي لا تنفك تثبّت الوجهات الإقليمية في الأعمال التجارية والاستثمار والفرص والتحديث، ما يسرّع العولمة في البلدان النامية.

وفي دليل مؤشر الابتكار العالمي (2016)[4]، لم تحلّ بين نصف البلدان التي سجّلت أفضل أداء سوى الإمارات العربية المتحدة (41)، والمملكة العربية السعودية (49)، وقطر (50)، والبحرين (57)[5]. وشمل التقييم 128 بلداً، وحل اليمن في المرتبة الأخيرة، ما يشير إلى تحديات كبيرة في سد الفجوة الرقمية.

ويمكن تحسين استخدام التكنولوجيا والابتكار لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي الأطراف الإقليمي والدولي، ما يسهّل الوصول إلى قدر واف من العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ويمكن أن يسهم التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب والثلاثي الأطراف في بلوغ هدف تأمين الموارد المالية الكافية. وتشجّع البلدان أيضاً على تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها، فضلاً عن تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويشكّل الابتكار التكنولوجي سبيلاً تعزز من خلاله البلدان النامية التنمية الاقتصادية، وتحسن مستويات التعليم والتدريب، وتعالج قضايا المساواة بين الجنسين ضمن المجتمع. ومع ذلك، لا تزال روابط المعلومات

---

2 .http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/15-ESC.pdf

3 .http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/15-ESC.pdf

4 يهدف دليل الابتكار العالمي إلى رصد الجوانب المتعددة الأبعاد للابتكار على أساس قاعدة بيانات غنيّة بقياسات مفصلة.

5 .https://www.globalinnovationindex.org/analysis-indicator

والتكنولوجيا في المنطقة العربية من الأضعف في العالم. ومع أنّ عدد مستخدمي الإنترنت آخذ في النمو في المنطقة، فهو منخفض حسب المعايير الدولية[6].

واحتضان المشاريع الناشئة وتطويرها هو وجهة متزايدة في المنطقة العربية. ويستخدم الشباب المتعلمون في المنطقة العربية تكنولوجيا المعلومات ويطورون حلولاً رقمية لعدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم. هذا هو الجيل الذي له المستقبل، وخبراتهم وجهودهم تستحق مزيداً من الاهتمام للتأثير على وسائل التنفيذ على صعيد المنطقة.

البيانات

البيانات العالية الجودة والمناسبة التوقيت والموثوقة والمفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية غالباً ما تكون غير متاحة بسهولة أو بالكامل، ولا سيما في البلدان النامية. ولكن لا يمكن تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بفعالية ورصدها وتقييم فعالية المبادرات ذات الصلة وأثرها، من دون بيانات بنوعية جيدة. كما يصعب المقارنة بين البلدان وتجميع البيانات الجيدة والموثوقة للمنطقة بسبب عدم كفاية المسوح الموحدة التي تتبع أسلوباً واحداً وتستند إلى جمع بيانات متسقة ومنتظمة.

ومن هنا ضرورة ثورة بيانات تنتج مؤشرات مركّبة عن الدخل والظروف المعيشية، ومعلومات حول الصحة والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية. ومع توفر هذه البيانات، يصير من الممكن بناء أدلة أفضل لقياس الفقر وقياس التقدم في مختلف المجالات، ما يسهم في تحسين وضع السياسات ورصدها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولتحقيق كامل إمكانات التنمية المستندة إلى البيانات، سيكون من الضروري أن تنسق جميع الأطراف المعنية، من حكومة وقطاع خاص ومنظمات إنمائية وعامة الناس، العمل لسد الثغرات المعرفية، والجمع بين الأساليب الكمية والنوعية والتشاركية بشكل مبتكر في صلب العمل الإحصائي والبحثي. وعلى وجه التحديد، لا بد من توصيف دور ومسؤوليات مختلف الشركاء، وخاصة جامعة الدول العربية، وتوضيح مسألة الإدارة وعملية التنفيذ الفعلي. والهدف توفير مساهمة قيّمة لعملية مجدية من المتابعة والاستعراض، ووضع سياسات قائمة على الأدلة من أجل تحقيق الأهداف التنموية وتفعيل رصدها.

6 https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm.